



(<https://www.haca.ma>) *Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle*

[الرئيسية](#) > خفض سعر الأتاوى بالقطاع السمعي البصري يكرس للإنصاف الاجتماعي والتراكي لفائدة المواطنين ويدعم روح المواطنة لدى المتعهددين

[A [1] +A [1]

## خفض سعر الأتاوى بالقطاع السمعي البصري يكرس للإنصاف الاجتماعي والتراكي لفائدة المواطنين ويدعم روح المواطنة لدى المتعهددين

2018 غشت 09

بلاغ

### خفض سعر الأتاوى بالقطاع السمعي البصري

يكرس للإنصاف الاجتماعي والتراكي لفائدة المواطنين ويدعم روح المواطنة لدى المتعهددين

بتضمينه تخفيض سعر الإتاوات عن تعين الترددات الراديو كهربائية الخاصة بالقطاع السمعي البصري يستجيب قرار وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، الصادر والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 6692 بتاريخ 19 يوليوز 2018 لمقتراح مراجعة نموذج الاحتساب الذي تقدمت به الهيأة العليا للاتصال السمعي للحكومة سنة 2015 في إطار قوتها الاقترافية وفي سياق تميز بالانتقال إلى خدمة التلفزة الرقمية الأرضية. ويتمثل الرهان المركزي لهذا المستجد في استفادة المواطنين والمواطنات الذين يعيشون في جهات المملكة النائية أو ذات التضاريس الوعرة من خدمة سمعية بصرية واسعة ودعم جهود المتعهددين لتوفير خدمة مواطنة تكرس في كل أرجاء المملكة المبدأ الدستوري المتمثل في التنوع وولوج الجميع إلى المعلومة.

إن هذا القرار الذي ثمنته جمعية الإذاعات والتلفزيات المستقلة، والذي ينص على خفض تكلفة الإتاوات بنسبة إجمالية تقدر بـ 67 بالمئة، هو ثمرة مسار تميز بسلسلة من اللقاءات بين المصالح التقنية للهيئة العليا والمتعهددين منذ سنة 2013 استعداداً لوفاء المغرب بالتزاماته الدولية بالانتقال في شهر يونيو 2015، إلى خدمة التلفزة الرقمية. وقد شكل ذلك منطلقاً لاشغال الهيئة العليا على مشروع مراجعة نموذج احتساب إتاوات استغلال متعهدي الاتصال السمعي البصري للترددات في أفق اعتماد نمط ينماشى مع الممارسات الدولية ويناسب محطات البث الإذاعية والتلفزيية التابعة للمتعهددين العموميين والخواص، بالموازاة مع مراعاته للفوارق السوسية- الاقتصادية والمالية بين مختلف مناطق البلاد وشروط الانتقال إلى البث الرقمي. وكان المبتكى يتمثل في تطوير آلية قادرة على إرساء نظام تميز إيجابي من شأنه تشجيع الخدمات السمعية البصرية على تغطية المناطق المهمشة بالمغرب وتعظيم الاستفادة من تحرير القطاع السمعي البصري منذ عشر سنوات ليشمل كافة السكان البعيدين عن أهم المراكز الحضرية والاقتصادية للمملكة.

وقد اتضح من خلال هذا المشروع الذي قادته الهيئة العليا وناقشه بصفة منتظمة مع مسؤولي المحطات الإذاعية والتلفزيية

الوطنية (ولا سيما في أبريل 2015، أنظر عينة من الصور)، أن نموذج الاحتساب المعتمد منذ سنة 2008 (بموجب المرسوم 623 الصادر بتاريخ 26 مارس 2008)، يشكل عائقاً حقيقياً أمام خدماتنا السمعية البصرية، خاصة فيما يتعلق بانتشارها في المناطق التي تعاني من العزلة والهشاشة الاقتصادية (خاصة قطاع الإشمار). وبعزم ذلك إلى اعتماد المتعهددين - نظراً لأسباب جلية - على إعطاء الأولوية للمناطق الأهلة بالسكان والمزدهرة اقتصادياً.

وتتجدر الإشارة إلى أنه بمقتضى المادة 5 من القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، كما تم تغييره وتميمه، يعتبر طيف الترددات الراديو كهربائية جزءاً من الملك العام للدولة. إذ يقتضي استعمال متعهد الاتصال السمعي البصري لهذه الترددات دفع إتاوة تقوم الحكومة بتحديده مبلغها بموجب مرسوم وزاري.

وبعد وقف البث التلفزي التناهري الأرضي على نطاق الترددات التناهيرية العالمية جداً UHF شهر يونيو 2015، والمرور إلى البث التلفزي الرقمي الأرضي، تبين أنه من الضروري إعادة النظر في النموذج المعتمد لمراقبة خصوصيات البث التلفزي الرقمي الأرضي، ولاسيما لتجنب أي حيف في حق الخدمات التلفزيونية التي تستغل جزءاً فحسب من التلفزة الرقمية الأرضية (وحدة الإرسال المتعدد).

كما تتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الاجتماعي والمجالي الذي سعت الهيئة العليا لتحقيقه يعد من بين أهم النقاط التي أبرزها تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015 وال الصادر سنة 2017، موضحاً أن "النظام الحالي لاحتساب الإناث لا يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي للجهة المستهدفة، والعامل الاقتصادي، والساكنة المعنية، وشساعة المنطقة الجغرافية، وعرض الموجة المستعملة. ومن أجل إحداث توازن بين الجهات يجب تغيير طريقة الاحتساب بهدف:

- تشجيع الفاعلين على تغطية الجهات البعيدة، صعبة الوصول وذات إمكانيات اقتصادية ضعيفة؛
- استفادة عدد كبير من المغاربة من إيجابيات تحرير القطاع السمعي البصري؛
- الأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات التكنولوجية في مجال الراديو والتلفزيون الرقمي الأرضي..".

## روابط

[https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B \[1\]](https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B [1])